# المحاضرة الأولى السياسة العامة والسياسات القطاعية

## مدخل عام:

سنتطرق في هذا المقياس لمفهوم السياسة العامة والسياسات القطاعية ثم نحاول تتبع مراحل صناعة السياسات القطاعية ورصد الفواعل الرسمية وغير الرسمية التي تؤثر في رسمها، ثم الاشارة الى أبرز نماذج السياسات العامة القطاعية في الجزائر (الصحية، التعليمية، التشغيلية).

**السياسات العامة: النشأة والتعريف**

شهد الغرب حالة من الكساد الاقتصادي اضطرت الدولة الى التدخل من خلال توفير خدمات لصالح المواطنين، وهذا في سياق وجود منظومة اشتراكية تعتمد على نسبة كبيرة من تدخل الدولة في الاقتصاد، وبالتالي كان فيه تفكير حول ما هي أفضل الطرق والوسائل التي وفقها توضع السياسات العامة التي على ضوئها يتم الاستجابة للمطالب وتلبية الاحتياجات المرفوعة من قبل المواطنين. في هذا الاطار ظهر الكاتب "هارولد لاسويل" Harold Lasswell ليكتب حول السياسات العامة باستفاضة، فبدأ يحلل كيف يمكن فهم السياسات العامة، كيف تصنع؟ وتخدم المواطنين؟ تطور هذا العلم وأصبح جزء من العلوم السياسية يدرس في الجامعات كمادة مستقلة.

من أهم التعريفات الحديثة التي صاغها لنا جيمس اندرسون للسياسات العامة عندما اعتبرها "منهج عمل هادف بغرض التعامل مع مشكلة مجتمعية ما". نستنتج من ذلك أن السياسات العامة عبارة عن:

-فعل Action، فهي ليست أفكار او برنامج حزب يصل الى السلطة، فلا يمكن ان تصبح سياسات عامة الا اذا تحولت الى فعل.

-خطة Plan، فيها بعد زمني وبعد مالي (كيف أوفر موارد لما أريد أن أفعله؟ كيف سيتم انجازه؟ في أي توقيت سيجسد؟)

-مرتبطة بقضية/مشكلة محددة.

-السياسات العامة يمكن أن تكون تنظيمية وتنموية وتوزيعية. مثال عن قطاع الصحة؛ سياسات تنظيمية من خلال انشاء هيئة قومية للرعاية الطبية او لمكافحة مرض ما، سياسات تنموية من حيث تطوير الهياكل والمستشفيات الموجودة وطريقة تقديم الخدمات الطبية لضمان جودتها، سياسات توزيعية لو بحثنا عن أماكن تواجد المستشفيات وكيف يمكن للمواطن أن يصل اليها بسهولة أما اعادة التوزيع فنأخذ بعين الاعتبار المناطق الاكثر عرضة للأمراض والفقر وكيفية مواجهة التدهور الصحي الناتج عن الفقر من خلال اعادة توزيع الموارد.[1]

## أولاً: ما الفرق بين السياسة العامة Politique Générale والسياسات العمومية Politique publique؟

1 - تعد السياسة العامة للدولة موجهة للسياسات العمومية التي تتخذها الحكومة .

2 - يتم تصريف السياسات العمومية من خلال سياسات قطاعية. خاصة بكل قطاع وزاري.

3 - السياسة العامة أشمل وأوسع من السياسات العمومية.

4 - السياسات العمومية اجراءات وتدابير تقوم بها الحكومة والسلطة التنفيذية.

5 - السياسية العامة يتم وضعها على مستوى أعلى، فيعي مرجعية واطار عام تنبثق عنه السياسات العمومية، هي التوجه السياسي العام للدولة واختياراتها الإستراتيجية الكبرى. أما السياسات العمومية في مجالات لتنزيل السياسية العامة من خلال اجراءات وتدابير في شكل مخططات، برامج، مشاريع .... تُعرف بالسياسات العمومية القطاعية (تفعيل للسياسة العامة)

6- دور البرلمان هو تقييم السياسات العمومية استرشاداً بالتوجه السياسي العام للدولة.

**أمثلة:**

أ-السياسية العامة للدولة في المجال الاجتماعي التوجه ( الخيار) مشروع الحماية الاجتماعية هذه سياسة الدولة نستخرج منها سياسات عمومية في موضوع التماسك الاجتماعي (دعم الفئات

[1] محمد العجاتي، "مقدمة حول السياسات العامة"، **محاضرة** ألقيت في مركز منتدى البدائل العربي للدراسات، يوم 26 ماي 2015. يمكن التوصل الى المادة على الرابط الاتي:
https://www.youtube.com/watch?v=MOYJM_P2Kek&list=PLSX7Kli3XNr30zqf4MVX0D2tuab74kgnV

الهشة مثل الارامل)، سياسات عمومية حول الحماية الاجتماعية للمهنيين والحرفيين الذين لا يملكونا حق التقاعد والتغطية الصحية.

ب-سياسة الدولة في التصنيع

سياسة عمومية تهدف الى رفع مستوى الاقتصاد الوطني.

سياسة عمومية تهدف الى رفع تشغيل نسبة محددة من اليد العاملة.

سياسة عمومية تهدف الى ميزان تجاري بميزة التصدير.

7-السياسة العامة هي قرار سياسي للدولة يتخذ من هيئة عليا.

اذن ينبغي على الحكومة ان تتماشى برامجها وتتناغم مع هذا الاختيار السياسي، قانون الاطار يحوي هذا الاختيار. مجالات تمظهر السياسة العامة داخل السياسات العمومية: البرنامج الحكومي، قانون المالية، القوانين التنظيمية والعادية.

8-السياسة العامة هي قرار سياسي للدولة في مجال من مجالات مثلاً السياسة العامة في المجال الصحي ليس بالضرورة سياسة قطاعية لوزارة الصحة تتكفل بها، قد تكون وزارة الصحة طرف متدخل، وقد يكون هناك فواعل أخرى (البيئة، الثقافة ...) القطاع الوزاري قيادي وتنسيقي.[2]

**ثانياً: السياسات القطاعية politiques sectorielles**

هي سياسات مرتبطة بالقطاعات الحكومية المختلفة كل حسب اختصاصاته، تسعى لوضع حل أو حلول لمشكلة أو قضية في قطاع وزاري معين ويتوجب أن تكون منسجمة مع القانون الاطار والسياسات القطاعية الاخرى، وهي تشكل جزء من السياسة الاشمل والاعم، وتعكس التوجه الحكومي في المواضيع ذات الصلة.

**لماذا السياسات القطاعية؟**

يرتبط ظهور السياسات القطاعية ببروز المجتمعات القطاعية التي تتحد هوية الفرد ضمنها بانتمائه لقطاع محدد، بالتالي الانتماء للقطاع هو المحدد الرئيسي للمجتمعات القطاعية فعملية

[2] صالح النشاط، "الفرق بين السياسة العامة والسياسات العمومية والسياسات القطاعية"، **محاضرة** ألقيت يوم 26 ديسمبر 2021. يمكن التوصل الى المادة من خلال الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=091GGQf0llg

الضبط والرقابة الاجتماعيين في المجتمعات القطاعية لا يكون الا عبر ضبط القطاع. وبالتالي يعبر هذا عن الحاجة إلى الضبط والى سلطة عمومية تمارسه من اجل التسوية للصراعات والنزاعات بين القطاعية، فانقسام المجتمعات إلى قطاعات بحيث أن كل قطاع لديه نخبه الخاصة وحدوده وقواعده الخاصة ومصالحه الخاصة التي يدافع عنها في مواجهة قطاعات او قطاع آخر، فكل قطاع له رهاناته الخاصة ومصالحه الخاصة وحدوده وقواعده التي تصنعها هاته النخب التي تعتبر نخب قطاعية وبالتالي هذا ما ولد ما يسميه **بيار ميلر** Les antagonisme intersectorielles ما يؤدي الى فرض تد خل الدولة لتدبير هذه الخلافات والصراعات بين القطاعية. بالتالي هذا ما ادى إلى بروز السياسات العمومية كنمط تدبيري أو كفعل تدخل عمومي من أجل تسوية مشكل عمومي لأن الصراعات بين القطاعية أصبحت تهدد المجتمعات الحديثة من حيث وجود اشكال اللااندماج، هناك مجتمعات منقسمة على ذاتها تتصارع قطاعياً ما فرض السياسات العمومية كآلية لتسوية الصراعات.

**الظرفية التاريخية:**

ففي اطار التحول من المجتمعات الزراعية الى المجتمعات في طور التصنيع، ظهر الى الأفق عملية تجميع السلط في السلطة المركزية تمتاز بأجهزة ضبطية في مجالات مختلفة (الامني: حماية المجتمع، العسكري: حماية الحدود، المالي: صك العملة مظهر سيادي للدولة) تمارس سيادة الدولة.

اشار ميشال فوكو في les savoires government الى ظهور مجموعة من المعارف في ادارة الحكم أو فن حكم المجتمعات القطاعية، مما عزز شرعية الدولة في مواجهة الفيوداليين، هذا الامر يعبر عن السياق التاريخي لتبلور السياسات العمومية كفعل تدخل عمومي من أجل فعل الضبط والتسوية.

ترتبط السياسات العمومية كحقل علمي بسيرورة تراكمية والمنعطف الرئيسي كان مع الازمة الاقتصادية 1929 والخطة الجديدة نيودال 1930 التي كان هدفها مواجهة الازمة

الاقتصادية وتداعياتها، وتحديداً مشكلة العدالة الاجتماعية ومطلب اعادة توزيع الثروة، لأن الامر يتعلق بأزمة منظومة ليبيرالية شاملة (رأسمالية بروح ليبيرالية)، لقد طرح سؤال الخروج من الازمة: مسؤولية من؟ وكيف يمكن الافتكاك منها؟

الجواب الأول مسؤولية الدولة الاتحادية الفدرالية في السياق الامريكي، شرعنة Legitimationلفعل التدخل الدولاتي العمومي.

الجواب الثاني البحث عن اطار مؤسساتي جديد للرأسمالية (مأسسة جديدة).

كان لزاما التوفيق بين الضبط الذاتي عبر الية السوق والضبط عبر الية الدولة في اطار منحى اصلاحي. لكن يوجد صراع؛ عدم الثقة تجاه الدولة في المقابل ازمة ثقة تجاه السوق. كان هناك صراع مصالح مؤسساتي، فالادارة الاتحادية الفدرالية كانت مطبوعة باللانسجام وغياب التنسيق الايديولوجي في المقابل كان حافز لتطور حقل علمي اسمه السياسات العمومية كحقل مستقل.[3]

[3] عبد الاله أمين، "محاضرات السياسات العمومية"، محاضرة ألقيت يوم 25 ديسمبر 2020. للتوصل الى المادة يمكن الرجوع الى الرابط الآتي: https://www.youtube.com/watch?v=E_HlVUnAxUk